

المحاضرة الثالثة عشر

نماذج لبعض الدول في مكافحة الفساد

بات الفساد هاجسا يؤرق غالبية الدول و الحكومات فضلا عن المؤسسات الدولية التي تهتم بالظاهرة مجتهدة في صياغة المبادرات الرامية للوقاية من الفساد و مكافحته و قد تبنت العديد من الدول معايير دولية في مكافحة الفساد و وضعت منظومات مؤسساتية و رسمت خططا و استراتيجيات لمكافحة الظاهرة، فتعددت بذلك التجارب الدولية في مجال مكافحة الفساد نلخص فيما تجارب بعض من الدول على النحو التالي:

1/ تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد:

أصبحت سنغافورة خلال الثلاثين سنة الأخيرة أقل الدول فسادا في آسيا، و في العالم وفق معايير منظمة الشفافية العالمية، و هي تحتل سنة 2012 المرتبة الخامسة عالميا من بين 184 دولة، فمذ عام 1952 أنشأت سنغافورة مكتب تحقيقات لمتابعة الممارسات التي قد يشوبها الفساد، من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للجزيرة الصغيرة، و تم تطوير هذا المكتب بخبرات أكثر توسعا عبر الدورات التدريبية في تسعينيات القرن الماضي.

و قد نجحت إدارة الدولة السنغافورية في تحويل مجتمع متعدد الأعراق و قليل الموارد الطبيعية إلى مجتمع مزدهر متطور يوفر أفضل الخدمات لمواطنيه، و انتقلت من الدولة الفقيرة العديمة الموارد إلى احد أهم عواصم التجارة و المال، كما أنشأت الحكومة السنغافورية في منتصف التسعينيات الهيئة العامة لمكافحة الفساد كوسيلة أخيرة لإنقاذ المجتمع و الدولة من الفساد المدمر و المستشري فيها، لكن التوجه كان جديا بناء على نصائح دولية و وجود وطنية مخلصنة و بعد إنشاء الهيئة صدر القانون المنظم لعملها مانحا صلاحيات كبيرة جدا لأعضائها الذين تم اختيارهم بعناية فائقة وفقا لمعايير الكفاءة و النزاهة و الإخلاص و الشجاعة و الولاء الوطني و غير ذلك من الأسس بعيدا عن الحزبية و المنطقية.

و النتيجة السريعة للتجربة السنغافورية كانت مذهلة ففي السنة الأولى تضاعفت موارد الخزينة العامة السنغافورية و كانت تتدفق الأموال من الضرائب و غيرها بشكل مذهل خاصة أثناء و بعد محاكمة الكثير من المتهمين من دفع الضرائب فالمحاكمات تكون علنا و تثبت أمام الشعب على شاشات التلفزيون و يحكم عليهم بمبالغ مضاعفة عن الإقرارات السابقة و خلال أعوام قليلة أصبحت سنغافورة واحدة من

النمو الاقتصادي الآسيوية. و قد حلت سنغافورة في المركز الأول عالميا مناصفة مع الدانمرك في الشفافية و الخلو من الفساد في عام 2010.

1-1 استراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد:

ارتكزت الاستراتيجية السنغافورية في مكافحة الفساد على المنطلقات التالية:

- التركيز على وجود قوانين صارمة و ضمان سيادتها بتطبيقها الفعلي و عدم التساهل في ذلك، مع العمل على استقرار أجهزة الدولة و اتصافها بالكفاءة و النزاهة و الانضباط.
- ضرورة ترتيب الأولويات و تحديد المصالح الأولى بالرعاية بشكل واضح، و من ذلك أن تعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة أو الحريات و الحقوق الفردية، يوجب تغليب المصلحة العامة و كذلك تعارض الحريات الفردية مع موجبات التنمية الاقتصادية يوجب تغليب الثانية.
- النظر في مآلات الأفعال بغض النظر عن أي تأصيل فلسفي آخر، فكل الأفعال التي يترتب عليها نتائج سلبية، أو توصف بأنها أفعال فساد يخضع مرتكبوها للمساءلة و المحاسبة، مع سرعة التحقيق و تطبيق الإجراءات العقابية.
- يركز النظام السنغافوري في مكافحة الفساد على دعامين أساسيتين يكمل كل منهما الآخر، حيث تنقسم سياسة الدولة في هذا المجال إلى سياسة وقائية من الفساد من جهة، و سياسة الكشف عنه و العقاب عليه من جهة أخرى.¹

1-2 سياسة الوقاية من الفساد في سنغافورة:

- تعد السياسة الوقائية السنغافورية في مجال مكافحة الفساد واسعة النطاق، فبالإضافة إلى التوعية وتأمين الضبط الاجتماعي بوسائله المختلفة، عملت الدولة على سن عدة تدابير منها:
- الفصل بين الوزارات و إدارة التنفيذ، حيث يتولى التنفيذ في الغالب هيئات و مؤسسات منشأة بقانون، بهدف تفريغ الوزارة من سلطة التنفيذ و إزالة أسباب إمكانية الفساد، فليس على الوزارة إلا التفكير الاستراتيجي على المدى المتوسط و البعيد.
 - رفع مرتبات الموظفين في الدولة بشكل يجعل منها كافية لتوفير مستوى حياة كريمة، إذ يعد دفع أجور مرتفعة أهم رادع للفساد، و يجنب الموظفين طلب الرشوة أو قبولها، حيث يعد مرتب الوزير السنغافوري

¹ Ahmad M. Mashal , CORRUPTION AND RESOURCE ALLOCATION DISTORTION FOR "ESCWA" COUNTRIES , international Journal of Economics and Management Sciences Vol 1, No.4, 2011.

أعلى مرتب وزير في العالم و أي محاولة فساد منه تحرمه من وظيفته و من دخله المرتفع و يعاقب بعدم الحصول على وظيفة أخرى.

- تبسيط الإجراءات الإدارية و الحد من المستندات المطلوبة للحصول على الخدمة، مع وضع مدونة إجراءات إدارية واضحة.

- تقادي المنطقة الرمادية في سلطة الموظف العام بالتضييق من سلطته التقديرية، بوضع معايير دقيقة يستند عليها في أداء عمله، لأن التوسع في السلطة التقديرية للموظف العام سبب من أسباب الفساد كما أنه يضعف الرقابة الفعالة على عمله، و بذلك قامت الدولة بتخفيض عدد القوانين و الإجراءات و قامت بتبسيط و توضيح كافة الإجراءات بحيث لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين و القواعد التنظيمية.

2/ التجربة الماليزية في مكافحة الفساد:

تعتبر ماليزيا من بين الدول الناجحة بشكل كبير في مكافحة الفساد و الحد منه، و هي تحتل المراتب متقدمة بين الدول النامية الأقل فسادا و الأكثر نزاهة و شفافية، حسب منظمة الشفافية العالمية التي تعد تقارير سنوية حول النزاهة و الشفافية في دول العالم، و تشغل التجربة الماليزية بال الكثير من المهتمين بملف التغيير و النهضة في العالمين العربي و الإسلامي و في بقية دول العالم، كما يراها الكثيرون نموذجا يحتذى به في مجال التطوير و التنمية، و في مجال مكافحة الفساد خاصة في الجانب المؤسساتي الذي اعتمدت عليه ماليزيا في مسار مكافحتها للفساد و دعم مبادئ الشفافية و الذي يعد الجانب الأهم الذي يرى الباحث ضرورة الاستعادة منه².

بدأت ماليزيا مسار دعم الشفافية و مكافحة الفساد مبكرا، و حتى قبل مرحلة التحرر من الاستعمار البريطاني، ففي سنة 1950 أنشأت الحكومة الاستعمارية " اللجنة تايلور " لكشف و رصد الفساد في مساحة الخدمة العامة بالدولة الماليزية، و خلصت اللجنة عام 1955 إلى أن ممارسة الرشوة و غيرها من أشكال الفساد في جميع الإدارات الضعيفة الموجودة بهيكل الدولة الإداري لا بد من مواجهته، بمنظومة أكثر منهجية لإحداث تطور حقيقي في عملية التنمية بماليزيا، و منذ هذا التاريخ و مع التطور السياسي الحادث في بنية الدولة الماليزية التي تم بناؤها من اتحاد جزر مختلفة كان العمل على تأسيس منظومة لمقاومة الفساد هو الشغل الشاغل لحكومتها.

و توسعت مهمة وكالة مكافحة الفساد لتغطي اختبار سلامة الإجراءات و دقتها في المؤسسات الحكومية، و إعطاء التوجيهات و النصائح لمن يحتاجها، و نشر ثقافة منع الفساد و تجديد الرأي العام ضده.

² Ibid.

كانت الاستراتيجيات الحكومية الماليزية في مكافحة الفساد من خلال إتباع عدة أطر قانونية و مؤسساتية، إضافة إلى الاستعانة ببعض منظمات المجتمع المدني و الإعلام، فهي استراتيجية تشاركية اعتمدت على الآتي:

2-1 استراتيجية الحكومة الماليزية في مكافحة الفساد:

- اتبعت حكومة ماليزيا عدة استراتيجيات حكومية لمكافحة الفساد منها ما أطلق عليه رئيس الوزراء السابق " عبد الله بدوي "في الملايو بالخطة الوطنية للنزاهة في ماليزيا عام 2004 ، و قد حددت هذه الخطة خمسة أهداف رئيسية تشمل:
- الحد من الفساد.
 - الحد من سوء استخدام السلطة.
 - زيادة كفاءة تقديم الخدمات العامة.
 - تعزيز حوكمة الشركات.
 - تنظيم ندوات وورش عمل للمواطنين و الشركات بهدف التوعية و تشجيع المشاركة في أعمال مكافحة الفساد من طرف الجميع.

2-2 الحوكمة الالكترونية الماليزية:

تدعمت الهيئات التي شكلتها الحكومة الماليزية ببوابة إلكترونية، حيث تضم البوابة الرئيسية على الانترنت وصلات و روابط إلى خدمات المناقصات الحكومية، و الخدمات الحكومية المختلفة، توفر هذه الوصلات التسهيل لوصول رجال الأعمال للمبادئ التوجيهية و للنماذج الخاصة بالتسجيل و الترخيص و التصاريح فضلا عن دفع الضرائب عبر الانترنت.

و ثمة بوابة أخرى على الأنترنت و هي نظام الدعم الإلكتروني لترخيص الأعمال، و تقديم معلومات و تسهيلات للشركات لتقديم طلب للحصول على تصاريح أو تراخيص لبدأ الأعمال التجارية و تسهيل جميع إجراءات النشاط من خلال توفير الوثائق اللازمة على الانترنت، كما انشأ البنك المركزي "بنك نيجارا ماليزيا "موقعا على شبكة الانترنت لتسهيل الاستجابة السريعة للمواطنين و لخدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم في المسائل ذات الصلة بالقطاع المالي، كما يشجع المخبرين للكشف عن الفساد في القطاع المالي.